

اقتصاد

«الصناعة» تفتح دفاتر حسابات مؤسساتها الأسبوع القادم..
والوزير لـ«الوطن»: محاسبة المقصرين والفاشدين فورياً

وتحصيص الأرض اللازمة لها حيث من المقرر أن يتم تسديد قيمة الأرض بعد إقلاع المشروع المتوقع إنجازه خلال سنتين والذي كلفته ١٠ ملايين دولار بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥ مليون كيس سيراميك من كل الأنواع، لافتًا إلى أن المشروع تم إقراره من مجلس الوزراء وتمت الواقعة على دراسة الجدوى الاقتصادية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، كما تمت مناقشة معمل العصائر للبدع بالإعلان وحل مشكلة الأرض ليصار إلى تنفيذه.

نحو الصورة

وعلى صعيد آخر تعمل الوزارة حالياً وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الكهرباء لزيادة الشركة التي تقوم بإنتاج الخلايا الكهروضوئية «فهي نوع من الطاقات البديلة التي من الممكن أن تؤمن طاقة كهربائية وتسد جزءاً من حاجة المجتمع حيث عقدت عدة اجتماعات لحل المشاكل القانونية العالقة وصيانته خطوط الإنتاج وتعين مديرأً عاماً للشركة والتي لا تزال متوقفة منذ نحو خمس سنوات ومن المتوقع أن تباشر الشركة بالعمل خلال فترة قريبة جداً».

ومن جهة أخرى تعمل الوزارة على متابعة العمل فيما يخص نقل بذور القطن إلى شركات الزنوت حيث تم إعداد دراسات تكلفة جديدة وفي النسيجية كذلك تم إعداد دراسات تكلفة جديدة وبدأ التسويق يتحسن. كما يتم حالياً تصنيع ٣٠ ألف طن من السكر وتم الإعلان

طريق الخاسرة والموقفة على القطاع الخاص لل CircularProgressية

إضافة إلى غيرها من المشروعات التي تعتبر ذات أولوية..

وفيما يخص الإجراءات المتخذة من وزارة الصناعة لتنفيذ الخطة أشار الوزير إلى عقد اجتماع للمعنيين في مشروع السيرورمات المزمع إقامته في شركة الأخشاب الالمانية بعد أن تم حل المشكلة الأساسية المتعلقة بالمشروع

A black and white photograph of a middle-aged man with dark hair and a mustache. He is wearing a dark suit jacket over a white shirt and a striped tie. He is looking slightly to his left with a neutral expression. In his right hand, he holds a silver-colored pen. The background is slightly blurred, showing what appears to be an office or study environment with a framed portrait on the wall and some papers on a desk.

۱۷

ولفت طعمة إلى أن الوزارة تعد حزمة من المشاريع سوف يتم عرضها على مبدأ التشاركيّة مع القطاع الخاص، وفق القانون الصادر مؤخراً وارتات حيال ذلك أن التشاركيّة التي سيتم العمل فيها هي المضبوطة مع القطاع الخاص والمبيّنة على دراسات جدوى اقتصاديّة لما فيه مصلحة القطاعين، أي هي مشاريع ذات منفعة مشتركة تتم من خلالها المحافظة على ملكية وسائل الإنتاج والبني التحتية لصلحة الدولة التي تعمل على المحافظة على حقوق العمال كاملة، معتبرة أن «شركات القطاع العام والعمال هم خط أحمر يجب عدم المساس فيه، وضمن هذه المفاهيم تمكنا في الوزارة أن نجعل من التشاركيّة منهج عمل وقفتنا بتتنفيذ ذلك على أرض الواقع».

إلى ذلك، سوف تعرض الوزارة الشركات المتوقفة والخاسرة للتشاركيّة وليس الشركات التي تحقق أرباحاً، مثل الإطارات والبطاريات وشركة برد والبيرة، مؤكداً أن «التشاركيّة لا تعني الشخصية النهائيّة بل هي فرصة للصناعيين الذين تقدمت مصانعهم والتي تقع في مناطق غير آمنة إلى مشاركة الدولة في مشاريع صناعية ذات جدوى اقتصاديّة تناسب مؤهلاتهم».

إساعف الصناعة

وفيما يخص الخطة الإسعافية للعام ٢٠١٦

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة عن بدء عقد اجتماعات محاسبة وتقييم الشركات والمؤسسات التابعة للوزارة، بدأها من الأسبوع القادم. مؤكداً «الوطن» أنه لن يتهاون مع أي تقصير أو خلل أو فساد سوء كان على الصعيد الإداري أم الإنتاجي، وستتم محاسبتهم بشكل فوري.

وأشار إلى أن الوزارة طلبت من المعينين كافة في المؤسسات والشركات: تقديم تقارير كاملة عن النتائج، بما فيها الأرباح والخسائر، على ضوء النتائج والميزانيات الخاتمة للشركات.

و«سوف يتم تقييم المديرين لأن التقييم يعني على عرض النتائج وعلى ضوء ذلك سيتم تقييم الشركات ومحاسبتهم على النتائج والأسباب التي أدت إليها فإن كانت أسباباً موضوعية فلا علاقة للإدارة بها وإن كانت الأسباب ذاتية فستتم محاسبة الإدارة والترهل الإداري الذي يؤدي بالنتيجة إلى تراجع أداء الشركات».

ويبدو أن الوزير طعمة متّقائل بين تأييد بعض الشركات التي اعتبرها راجحة مثل الكابلات التي حققت أرباحاً ووصلت إلى ١,٥ مليار ليرة، وشركة المياه التي حققت أرباحاً بقيمة ١,٣ مليار ليرة، إضافة إلى أن شركات الأسمنت راجحة حالياً تأهيل شركة اسمنت طرطوس وستتم المباشرة قريباً بأسمنت عدار إضافة إلى شركة تاميكو.

لمازوت يتراوح ١٣٪ عالمياً منذ آخر رفع لسعره مطلعاً. والحكومة صامتة!!

٣٣ دولة تبيع المازوت بسعر أرخص من السوق المحلية ٦٥ دولة بسعر أعلى

والجزائر والكويت وال السعودية، والأغلب في هونغ كونغ وهولندا والنرويج. وعن تباين نسب تحرك الأسعار بين النفط الخام والبترول والمازوت، فالأخير يرجع للتكليف الإضافية، وفي حال المازوت، يمثل النفط الخام ٤٠٪ من السعر، ١٧٪ للتصفيه، و٢٢٪ للتسيق والتوزيع، ٢١٪ للضرائب. وبالنسبة للبترول، فيتمثل النفط الخام ٤٦٪ من السعر، والتصفيه ١٤٪ والتسيق والتوزيع ١٩٪ والضرائب ٢١٪، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتغير النسب بين دولة وأخرى، وخاصة في الضرائب والتسيق والتوزيع.

وكان بتك غولدمان ساكس قد توقع استمرار انخفاض سعر برميل النفط حتى ٢٠ دولاراً للبرميل. الأمر الذي سخر منه المدير التنفيذي لشركة BP بون بيكيتز في حديث لقناة CNN الأمريكية، متوقعاً أن يرتفع سعر برميل النفط لليوم ٧٠ دولاراً خلال أشهر، مؤكداً أن توقعات غولدمان ساكس مخطئة للغاية. بدورها، تفدي بيانات وكالة التوقع الاقتصادي - التي اطلعت عليها «الوطن» - بأن أسعار النفط سوف تتراوح بين ٣٨ و ٢٧ دولاراً للبرميل خلال العامين القادمين (٢٠١٦-٢٠١٧).

هيئة المنافسة ومنع الاحتكار: المشتريات الحكومية مجال خصب للفساد

علي محمود سليمان |

المشتريات الحكومية ناهيك عن
ممارسات ضعفاء النفوس في لجان
الشراء.
وأشارت الهيئة إلى أن المادتين (١٦)
(٢٤) من قانون المنافسة ومنع
الاحتكار قد أكدتا على أن المعلومات
والسلجات والمستندات التي تم
الحصول عليها أثناء التحقيقات التي
تجريها الهيئة لا يجوز الإفصاح عنها أو
نداولها أو استخدامها لأي غرض آخر
غير التحقيقات التي تقوم بها الهيئة
وذلك تحت طائلة المساءلة الماسكية
والجزائية وهي عقوبة الحبس من
ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا
تقل عن ١٠٠ ألف ولا تزيد على مليون
ل.س أو أي بحدى هاتين العقوبتين.
ولذلك تهيب الهيئة بكافة الجهات
ضرورة تقديم الدعم والتعاون للعاملين
في الرقابة الاقتصادية في الهيئة
(الضابطة العدلية) مع الإشارة إلى
التعيم رقم ١٥/٦٨٠٢ الصادر عن
رئاسة مجلس الوزراء إلى كافة الجهات
العامة، والذي نص على ضرورة
تسهيل عمل العاملين بالهيئة وتقديم
المعلومات المطلوبة من قبلهم فيما
يخص تطبيق أحكام قانون المنافسة
ومنع الاحتكار) والتركيز على العمل
المؤسسي والابتعاد عن شخصنة
الأمور حيث يخدم ذلك الاقتصاد
الوطني والمستهلكون معاً.
حيث إن مخرجات إلغاء قانون وسياسة
المنافسة تتبعك إيجاباً على التنمية
الاقتصادية والاجتماعية وتسعى
الهيئة إلى تحقيق ذلك من خلال رصد
الفعليات الاقتصادية وأنشطتها بشكل
دائم ومستمر.

التجار و«التمويل» معاً

شاهين: نعتبر أنفسنا جزءاً من الدفاع عن سعر الصرف رغم عدم تأييدي دائمًا لتصريحات المركزي

القلاع: نأمل ألا ينام قانون غرف التجارة في إدراج التموين



كان مغيباً لمديرية الأسعار لأمد طويلاً في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيث «مر الاقتصاد في مرحلة تحرير التجارة واعتماد مبدأ العرض والطلب وإضعاف دور الوزارة خلال المرحلة السابقة والذي سلبها دورها في التسعير فدخلنا في الأزمة ولا فكرة واضحة حول آلية التسعير، والتي إن وجدت فهي تسير ببطء لا يواكب السوق».

وأدفأه وزير التجارة عن نسبة ١٥٪ المخصصة لمؤسسات الخزن والاستهلاكية من مستورادات القطاع الخاص من المواد الأساسية وذلك لتحقيق التدخل الإيجابي في الأسواق بأن الدولة تقوم بتمويل إجازات الاستيراد لكسر السعر وكسر عمليات الاحتكار التي يمكن أن تحصل دون أن ينفي وجود تعقيديات ورقية روتينية في هذه العملية وبطء في تطبيق هذا الإجراء.

ولفت من جانب آخر إلى أن الوزارة تدرس مشروع قانون غرف التجارة الجديد لمواهمه مع الدستور الجديد الذي أعطى مهلة ثلاث سنوات لمواهمة كل التشريعات الاقتصادية معه حيث أمل القالع لأن يتم مشروع قانون غرف التجارة طويلاً كما نام قبله قانون تقاعد التجار ١٢ عاماً في إدراج وزارة التموين.

الأمر الذي حسمه وزير التجارة بعدم إمكانية وضع مثل هذه الخطة حيث لا يمكن وضع تكاليف حقيقة وهو اشتراك ربى لأحد محدود لأننا محكومون بواقع الاتجاه في مناطق مختلفة من حيث واقعها الأنفي .

وكشف شاهين عن واقع جديد تشكل في أسواق حلب تطرح فيه الفواكه والحمضيات بأسعار تقل عنتكلفة الإنتاج المحلي وهو واقع جديد فرض نفسه بعد الوضع الاقتصادي الناشيء بين روسيا وتركيا يحتاج إلى إجراء جديد .

وأشار إلى أن لجوء التاجر إلى رفع أسعار بضائعه زيادة على سعر الدولار كإجراء وقائي فإذا «ارتفاع سعر الدولار بنسبة ٣٪ يقوم التاجر برفع أسعاره بنسبة ١٠٪ وهذا إجراء ناتج عن خلل في التفقة بين الجهات الاقتصادية في الدولة والتاجر» .

وهنا تدخل أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو مقرحاً على وزير التجارة الإعلان عن سعر جديد للسلع في السوق في كل مرة يرتفع فيها سعر الدولار ومراقبة هذا السعر والنسب الخاصة بسعر صرف الدولار عبر وزارة التجارة لكي تجنّبوا التاجر الوقوع في قضية بيع القديم بالسعر القديم والجديد من البضائع بالسعر الجديد قياساً إلى سعر الصرف، ليعود شاهين ويكشف عن الدور الذي

مع فريق اقتصادي يضم إليه التجار والصناعيين وجهات معنية أخرى، وأردف «نعتبر أنفسنا جزءاً من الدفاع عن سعر الصرف على الرغم من عدم تأييدي دائمًا لتصریحات البنك المركزي إلا أن المركزي لعب دوراً حقيقياً في تحقيق بعض الأهداف في سعر الصرف ونحن لا نزاح بعين واحدة وإنما بعيدين رغم إقرارنا مع الحكومة بوجود آليات خاطئة على صعيد الوضع الاقتصادي».

وأضاف: «كثيراً ما نسمع من التجار على اختلاف مشاربهم أن الحكومة رفعت سعر الدولار من أجل الرواتب وأنه كلما خرج تصریح من البنك المركزي يرتفع سعر الدولار في السوق المحلي وهذا الكلام ليس صحيحاً».

وأشار إلى أن وزارة التجارة بصدد اعتماد سياسة تسعير الجبائية المستوردة قريباً «ونحن نسمح بطرح أي بضاعة في السوق المحلي بعدها قبل أن يوضع لها تكاليف حقيقة ينعكسا إلى سعر الصرف ونشرة البنك المركزي».

وهذا تدخل رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع مبيناً ضرورة وضع «منهج عمل أو برنامج أو خطة عمل لسياسة النقدية والمالية والاقتصادية لمدة ١٢ شهراً بديلاً ويتم تعقيمه هذه الخطة تباعاً للوقوف على عناصر هذه الخطة».